Document: EB 2018/124/R.49
Agenda: 13(h)
Date: 5 September 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تحديث عن انخراط الصندوق في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ashwani K. Muthoo
مدير شعبة الانخراط العالمي والعلاقات متعددة الأطراف
دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة
رقم الهاتف: 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

Shantanu Mathur
مستشار رئيسي
رقم الهاتف: 2515 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.mathur@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والعشرون بعد المائة
روما، 11–13 سبتمبر/أيلول 2018

للعلم

المحتويات

أولا – الغرض 1

ثانيا – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة L.52/72 1

ثالثا – إصلاح الأمم المتحدة والصندوق 1

رابعا – الاستنتاج 5

الملحق

القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في 31 مايو/أيار 2018

تحديث عن انخراط الصندوق في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

أولا – الغرض

1- بالبناء على مضمون الورقتين السابقتين اللتين أعدهما الصندوق وتقاسمهما مع المجلس التنفيذي عن نفس الموضوع،[1] ومع أخذ آخر التطورات بعين الاعتبار، تقوم هذه الورقة بما يلي: (1) إحاطة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي بالإجراءات الجارية والمزمعة من جانب الصندوق للإسهام في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (2) استطلاع وجهات نظرهم والتماس التوجيه من أجل المضي قدما.

ثانيا – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة L.52/72

2- في ديسمبر/كانون الأول 2017، أصدر الأمين العام تقريراً بعنوان إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد وفّر هذا التقرير الأساس لإعداد القرار (A/72/L.52)،[2] الذي اتخذته الجمعية العامة في 31 مايو/أيار 2018. ويحدد القرار ستة مجالات رئيسية لتحول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويحدد القرار – الذي يمكن الرجوع إليه بأكمله في الملحق المرفق بهذه الوثيقة – ستة مجالات رئيسية لتحويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بغية إيصال خطة عمل 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وهذه المجالات هي التالية: (1) جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ (2) تنشيط دور نظام المنسقين المقيمين؛ (3) تجديد النهج الإقليمي؛ (4) التوجيه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة؛ (5) تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (6) متابعة الجهود المبذولة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري.

ثالثا – إصلاح الأمم المتحدة والصندوق

3- إن الصندوق يدعم وملتزم بالكامل بمنظومة الأمم المتحدة المعاد تنشيطها والأكثر تماسكا لتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وهدف هذا القسم هو مناقشة إجراءات الصندوق الجارية والمزمعة في كل من المجالات الستة التي حددها القرار. ولكن بالنظر إلى نطاق هذا التحديث، لا يتم تناول سوى بعض المقترحات الواردة في القرار والتي تستحق النظر فيها من قبل المجلس.

4- وتوقيت إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مؤاتٍ بشكل خاص بالنسبة للصندوق، إذ أنه يتزامن إلى حد كبير مع التحولات البعيدة المدى الجارية في الصندوق من أجل جعل المنظمة أكثر مواءمة مع الغرض. وعلى ذلك، فإن إصلاح الأمم المتحدة يوفّر الإطار الشامل لإصلاحات الصندوق الداخلية، مما يسمح للصندوق باستيعاب أحكام قرار الجمعية العامة ذات الصلة بشكل منهجي.

[1] بتاريخ 6 سبتمبر/أيلول 2017، و12 أبريل/نيسان 2018، على التوالي.
[2] انظر الملحق من أجل النص الكامل.

5- بالنسبة للصندوق، أحد الجوانب الأساسية لتنفيذ الإصلاح هو التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما. وفي هذا الصدد، سوف يعمل الصندوق بشكل استباقي مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي على المستوى العالمي، والإقليمي، والقطري للاستفادة من أوجه التآزر التي تعزز بعضها بعضا والتي تعمل على تعزيز تعددية الأطراف، وزيادة التماسك ضمن منظومة الأمم المتحدة، وتمكّنها من تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بشكل فعال وكفؤ.

6- **جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية.** سوف تلعب أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعززة دورا مركزيا في دعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع إنشاء 12 مركزا شبه إقليمي، وثلاثة مراكز للمعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالإضافة إلى المكاتب القطرية الـ 40 المنشأة بالفعل للصندوق، ستعزّز عملية اللامركزية الجارية على مستوى المنظمة الحضور القطري للصندوق، وتجهزه بشكل أفضل للمشاركة في العمليات على المستوى القطري، وتنسيق العمل مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها، وتعزيز مساهمته في حوار السياسات على المستوى الوطني، وتعزيز شراكاته مع الكيانات ذات التفكير المماثل، وتحديد فرص التمويل المشترك، بما في ذلك مع القطاع الخاص.

7- أكثر من 50 في المائة من مكاتب الصندوق في البلدان المتلقية تعمل في مواقع مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة أو برنامج الأغذية العالمي لتعزيز عمليات الأعمال المشتركة، وتمكين العمل المشترك، وتوليد الكفاءات، والتآزرات، والتماسك. وبعد تحقيق "هدف الـ 50 في المائة من المباني المشتركة بحلول عام 2021"، سيواصل الصندوق البحث عن مواقع مشتركة جديدة حيثما أمكن ذلك.

8- بالمقارنة مع الكيانات الكبيرة للأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، فإن لدى الصندوق حضور محدود في البلدان الشريكة. لذلك، عندما لا يتمكن موظفو الصندوق من المشاركة شخصيا في حوار السياسات، ستكون منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في موقع يمكنهما من تعزيز أولويات الصندوق في أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

9- سيكون إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعاد تنشيطه أهم أداة لتعزيز أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وللتخطيط والتنفيذ على المستوى القطري. وسيضمن الصندوق أن مساعدته الإنمائية مترسخة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسوف ينسق المدراء القطريون ويستفيدون من الخبرة التقنية للموظفين الموجودين في المراكز شبه الإقليمية لدعم مشاركة الصندوق في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما سيعملون في شراكة وثيقة مع الوكالات التي توجد مقارها في روما لضمان عرض مشاغل الصندوق عندما لا يمكن تمثيل الصندوق في اجتماعات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما تقوم الوكالات التي توجد مقارها في روما بصياغة ورقة موقف مشتركة عن كيفية مساهمتها بشكل جماعي في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال الاستعراضات والمدخلات المشتركة في سياق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

10- **تنشيط دور نظام المنسقين المقيمين.** يدعم الصندوق بشكل كامل نظام منسقين مقيمين غير متحيز، يتم تمكينه وتزويده بموارد أفضل. ويؤيد مقترح فصل مهام المنسقين المقيمين عن مهام الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحد من تضارب المصالح المحتمل، وللسماح للمنسقين للمقيمين بدعم فرادى الكيانات بشكل مناسب.

11- لقد أشار الصندوق إلى دور المنسقين المقيمين في تقييم أداء مدرائه القطريين، الذين ستتاح لهم بدورهم فرصة تقديم ردهم على تقييمات الأداء التي أجراها المنسقون المقيمون. وسوف تكون هناك حاجة لوضع معايير ونظم تقييم متسقة تمكّن المنسقين المقيمين من المساهمة بشكل أكثر انتظاماً في تقييمات الوكالات لأداء أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبالمثل، وبينما يؤيد الصندوق الإبلاغ المزدوج، سيتعين النظر بعناية في المضامين الإضافية للوقت والموارد لمثل هذا الإبلاغ مع المضي قدما.

12- فيما يتعلق بمساهمات تمويل نظام المنسقين المقيمين، وبالإضافة إلى زيادات الأسعار القائمة الناجمة عن توسيع الحضور اللامركزي، المطلوب من الصندوق هو أن يضاعف مساهمته السنوية (من المستوى الحالي البالغ حوالي 000 700 دولار أمريكي). وكما تمت الإشارة إليه في الاستعراض رفيع المستوى، فهذا يعني زيادة اسمية موحدة تقدر بنسبة 0.7 في المائة (حوالي 1 مليون دولار أمريكي) على الميزانية الإدارية السنوية للصندوق، الأمر الذي يتطلب مصادقة المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين. وعلى هذا الصعيد، دعا نائب الأمين العام الدول الأعضاء لدعم جهود كيانات الأمم المتحدة لتخصيص تلك الموارد كجزء من دورات ميزانياتها.

13- ويحيط الصندوق علما بضريبة التنسيق بنسبة 1 في المائة على ما أشير إليها بصفة "المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم (باستثناء تقاسم الحكومة المحلية للتكاليف، والتعاون بين البلدان المشمولة بالبرنامج) إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية التي تنفذها الأمم المتحدة." وأثناء اجتماع شبكة المالية والميزانية للأمم المتحدة المنعقد في يونيو/حزيران 2018، تم التأكيد على الحاجة إلى توضيح التعاريف والتنفيذ العملي المتصل بهذه الضريبة. وقد أبلغ المراقب المالي للأمم المتحدة بأن المكتب التنفيذي للأمين العام يقوم بإعداد وثيقة تنفيذ كأساس لخطة آلية التمويل ستقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وسوف يحدد الصندوق حصته من الضريبة بمجرد أن تصبح أكثر وضوحا في هذا الصدد.

14- **تجديد النهج الإقليمي.** يسعى الصندوق للمشاركة بنشاط أكبر في المنتديات الإقليمية حول التنمية المستدامة. كما يشارك في أنشطة المؤسسات الإقليمية وشبه الإقليمية.

15- يهدف إنشاء المراكز شبه الإقليمية في الأقاليم الجغرافية الخمسة – التي توجد مواقع عدد منها في نفس أماكن مراكز رئيسية للأمم المتحدة – إلى تقريب الصندوق من أرض الواقع. وقد تم إنشاء المراكز الثلاثة للمعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أديس أبابا، وبيجين، وبرازيليا لتعزيز دور الصندوق في جمع المعارف ونشرها بشأن الحد من الفقر الريفي واستخدام التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة لعملية التحول الريفي.

16- توفر آلية المنح في الصندوق فرصا لإجراء أعمال وأبحاث تحليلية، وإدارة المعرفة، وحوار السياسات على المستوى شبه الإقليمي والإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق بوضع تصور لأداة جديدة ستسمح له بتمويل عمليات إقليمية للتصدي للتحديات العديدة التي تتجاوز الحدود الوطنية من أجل تحقيق تحسينات أوسع في الدخل والرفاه.

17- **التوجيه الاستراتيجي، والرقابة، والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة.** فيما يتعلق بالتوجيه الاستراتيجي، يقوم الصندوق بتعزيز شراكته مع المجلس التنفيذي، بما في ذلك من خلال تنظيم معتكفات دورية وزيارات سنوية للمشروعات الممولة من الصندوق. ومنذ عام 2017، يقوم الصندوق بالاشتراك مع

الوكالات التي توجد مقارها في روما بتنظيم اجتماعات مشتركة غير رسمية بين المجلسين التنفيذيين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومجلس منظمة الأغذية والزراعة كمنتدى للحوار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

18- وفيما يتعلق بالرقابة والمساءلة، اعتمد الصندوق مؤخرا إطارا شاملا للفعالية الإنمائية، وإطارا للقيمة مقابل المال. ويتم توجيه انتباه متزايد إلى القياس الصارم للنتائج من خلال برنامج شامل لتقييمات الأثر، وتدعيم الإبلاغ إلى الهيئات الرئاسية.

19- وداخليا، تضمن لجنة إدارة المخاطر المؤسسية أنه يتم تحديد المخاطر الرئيسية، وتطبيق تدابير التخفيف في الوقت المناسب. ويقوم الصندوق بوضع نهج شامل لإدارة المخاطر في سياق نموذج عمله وهيكليته المالية المتطورين، كما قام مؤخرا بتعيين مسؤول رئيسي لإدارة المخاطر. وسوف يستلزم نهج أكثر شمولية لإدارة المخاطر تقييم المخاطر وإدخال تدابير التخفيف اللازمة لتغطية المجالات الاستراتيجية، والتشغيلية، والمالية.

20- والشفافية بعد رئيسي لإصلاح الأمم المتحدة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2017، وافق المجلس التنفيذي على خطة عمل لتعزيز الشفافية من أجل مساءلة أكبر. وعلاوة على ذلك، وبما يتماشى مع أحد مقترحات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، كان الصندوق أحد الموقعين على المبادرة الدولية لشفافية المعونة منذ عام 2011.

21- **تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.** يرحّب الصندوق بوضع اتفاق للتمويل، يستند إلى حوار بشأن التمويل في عام 2018. والصندوق يشارك في هذه المداولات من خلال مكتبه في نيويورك.

22- يؤكد قرار الجمعية العامة على الحاجة، من بين جملة أمور أخرى، إلى تحسين التمويل الطوعي والتمويل القائم على المنح كعنصر رئيسي لنجاح إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعزيز طبيعتها المتعددة الأطراف. ومن المهم بالمثل التشديد على الموارد الأساسية بالنظر إلى أنها ستبقى أساس الهيكلية المالية للصندوق في المستقبل المنظور.

23- غير أن النموذج المالي للصندوق مختلف عن نماذج الوكالات المتخصصة، والبرامج، والصناديق الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقد كانت أداته الرئيسية تقليديا لتعبئة التمويل الأساسي هي تجديدات الموارد الدورية، حيث تقدم الدول الأعضاء مساهمات طوعية.

24- وبالإضافة إلى تعبئة التمويل الأساسي، يقوم الصندوق بتنويع وتوسيع قاعدة موارده المالية من خلال قروض الشركاء الميسّرة، والانخراط في الاقتراض السيادي، والاستعداد للاقتراض المحتمل من الأسواق لتلبية الطلب المتزايد أبدا على المساعدة الإنمائية من الدول الأعضاء.

25- كما أن التمويل غير الأساسي – مثل الأموال المتممة والتكميلية – مهم بالنسبة للصندوق، ولا سيما لتمويل الأنشطة المواضيعية الرئيسية والأنشطة المتعلقة بها ذات الأولوية خارج التمويل المقدم من خلال نظامه لتخصيص الموارد على أساس الأداء. ويوفر التمويل غير الأساسي أيضا فرصة لإجراء أنشطة مشتركة على المستوى القطري، والإقليمي، والعالمي. وبالنسبة لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، زاد الصندوق المستويات المستهدفة للتمويل المشترك (المحلية والدولية) دعما لبرنامجه للقروض والمنح. لذلك،

وفي حين ستبقى الأموال الأساسية مركزية بالنسبة لأنشطة الصندوق، فإن التمويل غير الأساسي سيكون حيويا في السماح للصندوق بتحقيق طموحه في أن يكون أكبر، وأفضل، وأذكى بالكامل.

26- **متابعة الجهود المبذولة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد العالمي، والإقليمي، والقطري.** الصندوق داعم لإجراءات المتابعة المقترحة في قرار الجمعية العامة، مثل إعداد وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة، ومستعد للمساهمة في المناقشة. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم الصندوق الأمين العام بتقديم مدخلات للتقارير اللاحقة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات الواردة في القرار. ويتابع الصندوق عن كثب مداولات فريق الانتقال الذي يقوده نائب الأمين العام وآخر التطورات.

رابعا – الاستنتاج

27- يدعم الصندوق إصلاح الأمم المتحدة ويلتزم بالمضي قدما بالمقترحات ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة بما يتماشى مع مهمته ووضعه كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، ومؤسسة مالية دولية، وكلما كان ذلك ممكنا، بالتعاون مع الوكالات الأخرى التي توجد مقارها في روما. وسيواصل الصندوق مشاركته النشطة في الحوار، ويتخذ الخطوات اللازمة من أجل الإسهام في تعزيز تماسك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بكاملها.

الأمم المتحدة
A/72/L.52
الجمعية العامة
Distr.: Limited
9 May 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند 24 (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها 243/71 المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ومبادئها التوجيهية العامة ومبادئها المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لجعل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية أقدر على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1]،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقارير الأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات[2]، وترحب بجهوده المبذولة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية،

(1) القرار 1/70.

(2) A/72/124-E/2018/3 و A/72/684-E/2018/7 و A/73/63-E/2018/8.

18-07484 (A) 150518 150518
1807484

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية

1 - ***ترحب*** بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعاد تنشيطه والاستراتيجي والمرن والموجَّه نحو تحقيق النتائج والعملي المنحى، باعتباره الوسيلة الأهم لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في كل بلد، دعما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(1)]، الذي سيتم إعداده ووضعه في صيغته النهائية بالتشاور وبالاتفاق التامين مع الحكومات الوطنية؛

2 - ***تطلب*** إلى الأمين العام قيادة الجهود التي تبذلها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل القيام على نحو تعاوني بتنفيذ جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، يكون له وجود قطري مصمم خصيصا على أساس الاحتياجات، ويتم بناؤه استنادا إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووضعه في صيغته النهائية من خلال حوار صريح وشامل بين الحكومة المضيفة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ييسره المنسق المقيم، لضمان أفضل تشكيلة لتقديم الدعم في الميدان، إضافة إلى تعزيز تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وشفافيتها وكفاءتها وأثرها، وفقا للسياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية؛

3 - ***تطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يعمل، من خلال مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وبالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية، على تحديد المعايير الملائمة فيما يتعلق بوجود أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتكوينها، استنادا إلى الأولويات الإنمائية القطرية والاحتياجات الطويلة الأجل وإطار عمل الأمم المتحدة المعتمد للمساعدة الإنمائية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد الأمم المتحدة ومعاييرها؛

4 - ***تطلب كذلك*** إلى الأمين العام أن يقوم، عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣، بإجراء استعراض لتشكيلة المكاتب المتعددة الأقطار وقدرتها واحتياجاتها من الموارد ودورها وخدماتها الإنمائية، بالتشاور الكامل مع البلدان المعنية، من أجل تحسين إسهام المكاتب في التقدم الذي تحرزه البلدان نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورته لعام 2019؛

5 - ***تدعو*** كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز القدرات والموارد ومجموعات المهارات من أجل دعم الحكومات الوطنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والقيام، عند الاقتضاء، ببناء القدرات والخبرات في جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتعزيز التقدم المحرز على صعيد الأهداف التي لا يزال تحقيقها متأخرا، وفقا لولاية كل منها وبناء على المزايا النسبية، وتقليص الثغرات وأوجه التداخل والازدواجية فيما بين الكيانات؛

6 - ***ترحب*** بالتدابير التي اتخذها الأمين العام للنهوض بالعمليات المشتركة لتيسير الأعمال، عند الاقتضاء، بما في ذلك مكاتب الدعم الموحدة، وبما تضمنته من هدفٍ يتمثل في الوصول بنسبة المباني المشتركة إلى 50 في المائة بحلول عام 2021، للتمكين من العمل المشترك وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والتآزر والاتساق، وتطلب تنفيذ تلك التدابير وفقا للقرار 243/71؛

ثانيا – تنشيط دور نظام المنسقين المقيمين

7 - ***تؤكد من جديد*** أن تركيز نظام المنسقين المقيمين ينبغي أن يظل منصبا على التنمية المستدامة، وأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ينبغي أن يكون هدفه الرئيسي، بما يتفق مع الطابع المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠، وتمشيا مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والقيادة والملكية الوطنيتين؛

8 - ***تقرر*** إنشاء مهمة تنسيق مخصصة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتسم بالاستقلالية والنزاهة والتمكين وتركز على التنمية المستدامة، وذلك من خلال فصل مهام المنسق المقيم عن مهام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاستفادة من خبرة وأصول جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الوكالات غير المقيمة؛

9 - ***تطلب*** إلى الأمين العام تعزيز سلطة المنسقين المقيمين على أفرقة الأمم المتحدة القطرية ودورهم في قيادتها، بوصفهم ممثلي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأرفع رتبة، وتعزيز المساءلة على نطاق المنظومة في الميدان عن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ودعم البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، من خلال ما يلي:

(أ) تعزيز سلطة المنسق المقيم من أجل كفالة اتساق كل من برامج الوكالات والتمويل الجماعي المشترك بين الوكالات من أجل التنمية مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية، وكذلك مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتشاور مع الحكومات الوطنية؛

(ب) إجراء تقييمات تامة متبادلة وجماعية للأداء من أجل تعزيز المساءلة والنزاهة، يقيِّم المنسقون المقيمون في إطارها أداء رؤساء أفرقة الأمم المتحدة القطرية ويُسترشد فيها برأي رؤساء أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتقييم أداء المنسقين المقيمين؛

(ج) إنشاء نموذج إبلاغ مزدوج ومجدول وواضح، يكون أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في إطاره مسؤولين أمام الكيانات التي ينتمي إليها كل منهم ويرفعون إليها تقاريرهم بشأن فرادى الولايات، ويقدمون تقارير دورية إلى المنسق المقيم بشأن أنشطة كل منهم وبشأن إسهاماتهم في النتائج الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سبيل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد القطري، استنادا إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(د) تقديم تقارير من المنسقين المقيمين إلى الأمين العام وإلى الحكومة المضيفة بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(هـ) وضع آلية مملوكة جماعيا لحل المنازعات الداخلية؛

10 - ***تشدد*** على أن وجود تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام لنظام المنسقين المقيمين ضروري لتحقيق الاتساق والفعالية والكفاءة والمساءلة في الاستجابة وفقا للاحتياجات والأولويات

الوطنية، وتقرر في هذا الصدد توفير التمويل الكافي تمشيا مع تقرير الأمين العام[3]، على أساس سنوي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، من خلال ما يلي:

(أ) فرض ضريبة تنسيق بنسبة ١ في المائة على المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم والواردة من أطراف ثالثة[4] إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية التي تنفذها الأمم المتحدة، على أن تُدفع من المنْبَع؛

(ب) مضاعفة الترتيبات الحالية التي تنفذها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتقاسم التكاليف فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ج) تقديم تبرعات متعددة السنوات ويمكن التنبؤ بها إلى صندوق استئماني مخصص لدعم فترة البدء؛

11 - ***تحث بقوة*** جميع الدول الأعضاء على التبرع للصندوق الاستئماني، لا سيما بشكل مساهمات تُدفع مقدما لبدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، وفي الوقت المناسب، من أجل كفالة التمويل اللازم والذي يمكن التنبؤ به والمستدام لفترة البدء؛

12 - ***تهيب*** بجميع الدول الأعضاء في الهيئات التشريعية ذات الصلة لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية كفالة أن تضاعف جميع الكيانات مساهماتها المتفق عليها في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف التي تطبقها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حاليا؛

13 - ***تطلب*** إلى الأمين العام القيام، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بعرض خطة تنفيذ لبدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما في ذلك بشأن تفعيل ترتيبات تمويله، إلى الجمعية العامة، قبل نهاية الدورة الثانية والسبعين؛

14 - ***تشدد*** على ضرورة كفالة التحقيق الكامل للمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المتوخاة في تقرير الأمين العام[3] في الوقت المناسب ونقل هذه المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة إلى الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك التنسيق؛

15 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا سنويا، ابتداء من عام ٢٠١٩، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دوراته، عن تنفيذ نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما في ذلك تمويله، من أجل ضمان المساءلة أمام الدول الأعضاء؛

16 - ***تطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يعرض على نظر الجمعية العامة، قبل نهاية دورتها الخامسة والسبعين، استعراضا للتوصيات المتعلقة بعمل نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما في ذلك ترتيبات تمويله؛

---

(3) A/72/684-E/2018/7.

(4) لن تُحمل الضريبة على ترتيبات تقاسم التكاليف مع الحكومات المحلية والتعاون فيما بين البلدان المستفيدة من البرامج.

17 - ***تؤيد*** تحويل مكتب تنسيق العمليات الإنمائية والإدارية لتولي المهام الإدارية والرقابية لنظام المنسقين المقيمين تحت قيادة أمين عام مساعد وفي إطار الملكية الجماعية لأعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، باعتباره مكتب تنسيق قائم بذاته داخل الأمانة العامة، يقدم تقاريره إلى رئيس المجموعة، ويطلب إلى رئيس المجموعة تقديم تقرير شامل على أساس سنوي، بما في ذلك عن الجوانب التنفيذية والإدارية والمالية لأنشطة المكتب، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

ثالثا - تجديد النهج الإقليمي

18 - ***تؤكد من جديد*** دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتشدد على ضرورة مواصلة جعلها مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتجديد الهياكل الإقليمية، مع الإقرار بخصوصيات كل منطقة، ومراعاة عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع؛

19 - ***تشدد*** على الحاجة إلى سد الثغرات ومعالجة أوجه التداخل على الصعيد الإقليمي، وتؤيد اتباع نهج تدريجي في تجديد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، وفي هذا الصدد تطلب إلى الأمين العام أن يقوم بما يلي:

(أ) أن ينفذ، في إطار المرحلة الأولى، التدابير المقترحة للاستفادة على النحو الأمثل من المهام وأن يعزز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ب) أن يوفر الخيارات، على أساس كل منطقة على حدة، من أجل إعادة تشكيل وإعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة على المدى الطويل، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورته لعام ٢٠١٩؛

رابعا - التوجيه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة

20 - ***تحيط علما*** بمقترح الأمين العام بشأن إعادة تنظيم الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتتطلع إلى نتائج الاستعراض الجاري لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

21 - ***تحيط علما أيضا*** بمقترح الأمين العام القيام تدريجيا بدمج المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج التي يوجد مقرها في نيويورك، وتحث الدول الأعضاء على مواصلة تطبيق تغييرات عملية من أجل مواصلة تعزيز أساليب عمل المجالس بهدف تحسين كفاءة هياكل الحوكمة وشفافيتها وجودتها، بما في ذلك من خلال اتخاذ القرارات بشأن السبل الكفيلة بتحسين مهام الاجتماع المشترك للمجالس؛

22 - ***تشدد*** على ضرورة تحسين رصد النتائج والإبلاغ عنها على نطاق المنظومة، وترحب في هذا الصدد بتعزيز تدابير التقييم المستقل التي وضعها الأمين العام على نطاق المنظومة، بما في ذلك تحسين القدرات القائمة؛

23 - ***ترحب*** بقرار الأمين العام أن يقدم إحاطة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، لضمان الشفافية الكاملة في أنشطة المجلس وتحسين تفاعله الفعال مع الدول الأعضاء وقابليته للاستجابة لها؛

خامسا – تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

24 - ***تقرّ*** بأن تحقيق تحسن كبير في التمويل الطوعي والقائم على المنح أمر حيوي للنجاح في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعزيز طابعها المتعدد الأطراف، بغرض تحسين الدعم المقدم إلى البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية على نحو متناسق ومتكامل؛

25 - ***ترحب*** بالنداء الذي وجهه الأمين العام لإبرام اتفاق للتمويل بوصفه أداة حاسمة الأهمية لتعظيم استثمارات الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشفافية المنظومة والمساءلة عن الإجراءات والنتائج على نطاق المنظومة، وتسلم بالحاجة إلى معالجة الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وتحيط علما بمقترحات الأمين العام بشأن الوصول بالموارد الأساسية إلى مستوى لا يقل عن ٣٠ في المائة في السنوات الخمس المقبلة، ومضاعفة صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات ليصل مجموع تمويلها إلى ٣،٤ بلايين من دولارات الولايات المتحدة، والصناديق المواضيعية الخاصة بكل كيان ليصل مجموع تمويلها إلى 800 مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٣؛

26 - ***ترحب أيضا*** بمقترحات الأمين العام المتعلقة بإنشاء صندوق مكرس للتنسيق، وفي هذا الصدد تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات بمبلغ ٣٥ مليون دولار لنظام المنسقين المقيمين، دعما للأنشطة الميدانية المضطلع بها على نطاق المنظومة والمرتبطة بتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

27 - ***تدعو*** الدول الأعضاء إلى الإسهام، على أساس طوعي، برسملة الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بمبلغ ٢٩٠ مليون دولار سنويا؛

28 - ***ترحب*** بالتزام الأمين العام بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يتفق مع النداءات التي وجهتها الدول الأعضاء والمنصوص عليها في القرار ٢٤٣/٧١، وفي هذا القرار، تسلم بأن الالتزام بالإصلاح عنصر أساسي من اتفاق التمويل، وبالتالي تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، باعتبارها نقطة الانطلاق لالتزامها باتفاق التمويل، القيام بما يلي:

(أ) تقديم تقارير سنوية بشأن الدعم المقدم على نطاق المنظومة لأهداف التنمية المستدامة وعرض معلومات مجمعة عن النتائج المحققة على نطاق المنظومة بحلول عام ٢٠٢١؛

(ب) الامتثال لأرفع معايير الشفافية الدولية من أجل تعزيز الشفافية وتحسين الوصول إلى المعلومات المالية في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ج) إجراء تقييمات مستقلة على نطاق المنظومة للنتائج المحققة، على الصعد العالمي والإقليمي والقطري؛

(د) الامتثال للسياسات القائمة لاسترداد التكاليف كاملة من أجل مواصلة مواءمة استرداد التكاليف من جانب فرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال اتباع نُهج متمايزة؛

(هـ) القيام، حسب الاقتضاء، بتخصيص نسبة 15 في المائة على الأقل من الموارد غير الأساسية المرصودة من أجل التنمية إلى الأنشطة المشتركة؛

(و) إبراز مساهمات الدول الأعضاء في الموارد الأساسية وصناديق التمويل الجماعي والنتائج ذات الصلة بها؛

(ز) تحقيق مكاسب في الكفاءة على النحو الذي توخاه الأمين العام في تقريره[٣]؛

(ح) تحقيق نتائج مشتركة على الصعيد القطري؛

29 - ***ترحب أيضا*** بمقترح الأمين العام بشأن الشروع في حوار متعلق بالتمويل في عام ٢٠١٨ بغية وضع الصيغة النهائية لاتفاق للتمويل يتخذ شكل التزام بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن نتائج الحوار المتعلق بالتمويل في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2019، مع ملاحظة أن اتفاق التمويل يتصل بالتمويل الطوعي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إضافة إلى المساهمات الأخرى؛

سادسا - متابعة الجهود المبذولة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري

30 - ***تطلب*** إلى رؤساء كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية القيام، في إطار قيادة الأمين العام، بموافاة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورته لعام ٢٠١٩، بوثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء، وذلك في ضوء هذا القرار وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣، وللتأكد من أنها محددة وملموسة وهادفة في سد الثغرات ومعالجة أوجه التداخل؛

31 - ***تعيد تأكيد*** الدور الذي تؤديه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، وتتطلع إلى الاطلاع على المعلومات المستكملة التي سيقدمه الأمين العام إلى الدول الأعضاء بشأن مواءمة الإدارة مع خطة عام ٢٠٣٠ وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦؛

32 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يكفل الانتقال المتسم بالفعالية والكفاءة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها، ولا سيما إلى نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما في ذلك عن طريق إيلاء الاعتبار الواجب لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السريع الاستجابة بوصفه منصة الدعم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي يؤدي مهمة تحقيق التكامل دعما للبلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

33 - ***تطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات الواردة في هذا القرار وغيرها من الولايات الواردة في القرار ٧١/٢٤٣، في إطار تقريره السنوي إلى المقدم إلى المجلس في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورته

لعام ٢٠١٩ وإلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين لمواصلة النظر فيه من جانب الجمعية وليُسترشد فيه في الدورة التالية من استعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات التي ستبدأ في عام ٢٠٢٠.